



من رئيس الحكومة
إلى
السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: حول السؤال الكتابي للنائب المحترم السيد كمال كر عاني.
المرجع: مكتوبكم المؤرخ في 02 جانفي 2024.

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابة عن السؤال الكتابي، الموجّه إلى رئاسة الحكومة من قبل النائب المحترم السيد كمال كر عاني، المتعلق بطلب إحداث بلدية بمنطقة سيدي سعد من معتمدية منزل المهيري بولاية القيروان.

وتجدر الإشارة أنه سبق للسيد النائب المذكور أن تقدّم بنفس السؤال الكتابي إلى السيد وزير الداخلية على معنى أحكام الفصل 114 من الدستور وأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي، وقد تمت الإجابة عنه بمقتضى مكتوب الوزارة المؤرخ في 20 فيفري 2024.
فالمرجو من سيادتكم التفضل بإعطاء الإذن بتسليمه إلى السيد عضو مجلس نواب الشعب المعني به.

والسلام

عن رئيس الحكومة

عن رئيس الحكومة
مديرة ديوان رئيس الحكومة
سامية الشرفي قدور



20 فيفري 2024

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب "كمال كرعاني" عن نصر الله -منزل مهيري
-الشراردة

ملخص السؤال:

✻ "حول مدى إمكانية إحداث بلدية بمنطقة سيدي سعد من ولاية القيروان خاصة مع عدم
ممانعة السلطة المحلية والسلطة الجهوية في ذلك".

نص الإجابة:

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

إن إحداث بلدية جديدة يتطلب توفر جملة من المعطيات والمعايير الموضوعية حول المنطقة المعنية
بعملية الإحداث تهم بالأساس المعطيات البشرية، العمرانية، الاقتصادية المالية والفنية.

✓ بخصوص المعطيات البشرية والعمرانية والاقتصادية:

✻ المعطيات السكانية:

- توفر نسيج عمراني وسكاني محترم من حيث عدد السكان والمساكن والتجمعات السكنية
ومدى تقاربها والتصاقها بمركز التجمع السكاني الرئيسي.

✻ التجهيزات الأساسية الدنيا:

- ضرورة توفر الطرقات ومختلف الشبكات العمومية على غرار التنوير، الماء الصالح
للشرب، شبكة تصريف مياه الأمطار، شبكة التطهير ...

✻ المرافق العمومية:

- على غرار معتمدية، دائرة بلدية أو مجلس قروي، مركز أمن، قبضة مالية، معاهد ثانوية
ومدارس ابتدائية، مستوصف، دور ثقافة وشباب...

✻ المرافق الاقتصادية والتجارية:

- نذكر من ذلك تواجد مناطق صناعية قائمة أو بصدد الإحداث، منطقة سياحية، أسواق
(أسبوعية أو يومية)، أملاك عقارية تشكل مداخيل قارة ومدخرات للبلدية.

✓ بخصوص المعايير المتعلقة بالمعطيات المالية والفنية:

تتعلق هذه المعايير بجملة الموارد الذاتية والفنية الضرورية لمقترح إحداث بلدية وتتكون من:

✽ جملة من المعاليم المستوجبة (المعلوم على العقارات المبنية، المعلوم على الأراضي غير المبنية، المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو المهنية أو التجارية، المعلوم على النزل...)

✽ جملة من المعطيات الفنية وتركز بالخصوص في ضرورة إجراء تحويل على مستوى التقسيم الترابي من خلال تحويل حدود بين بلديتين أو أكثر وهو ما يتطلب إصدار أوامر ترتيبية في الغرض بالتنسيق مع مصالح ديوان قيس الأراضي ورسم الخرائط.

✽ إمكانيات بشرية ولوجستية وذلك بانتداب أعوان في شتى المجالات (الإداري، المالي، الفني...) ومقرات إدارية ومستودعات لإيواء وسائل النقل واقتناء معدات وتجهيزات لازمة للعمل.

هذا، وتعمل مصالح وزارة الداخلية بكافة هيكلها المركزية والجهوية والمحلية ومع كافة الأطراف المتداخلة في الغرض بالتنسيق فيما بينهم على مزيد دراسة مدى جدوى الموضوع بالارتكاز على جملة المعطيات الموضوعية المشار إليها سلفا والنظر عند الإقتضاء في إمكانية استعجال النظر في ذلك حال توفر الاعتمادات المالية والامكانيات اللوجستية المستوجبة في الغرض.

